

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

ياسين العبداللات، باسم المبيضين، عمر الخليفات، ياسر الشبل

المستدعي: مساعد النائب العام - عمان.

بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢١ قدم المستدعي طلب تعيين مرجع عملاً بأحكام المادتين ٣٢٢ و ٣٢٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية وذلك للأسباب التالية:

١- بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٧ قررت محكمة استئناف عمان في القضية الاستئنافية رقم (٢٠١٣/١٠٤١٦) عدم اختصاصها النظر بهذه القضية وأن محكمة بداية جزاء جنوب عمان بصفتها الاستئنافية هي المختصة بنظرها وقررت إحالة الأوراق.

٢- بتاريخ (٢٠١٣/٦/٢٧) قررت محكمة بداية جزاء جنوب عمان بصفتها الاستئنافية في القضية رقم (٢٠١٣/١٠٣٣) عدم اختصاصها النظر بهذه القضية وأن محكمة استئناف عمان هي المختصة بنظرها وقررت إحالة الأوراق.

أدى صدور القرارين المتناقضين إلى وقف سير العدالة طالباً تعيين المرجع المختص للنظر في الدعوى رقم ٢٠١٣/١٦٢.

بتاريخ ٢٠١٣/٨/١ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية تحت رقم ١٠٧٢/٢٠١٣/٢ طالباً في نهايتها تعيين المرجع المختص مبيناً أن محكمة بداية جنوب عمان بصفتها الاستئنافية هي المرجع المختص بنظر الدعوى موضوع الطلب عملاً بالمادتين ٣٢٢ و ٣٢٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

القرار

بالتحقيق والمداولة يتبين أن مدعى عام سحاب كان بتاريخ ٢٠١٣/١/٣٠ وفي القضية التحقيقية رقم ٢٠١٢/٩٧٠ قد أحال المشتكى عليه محكمة بداية جنوب عمان لمحاكمته عن جرم حمل وحيازة سلاح ناري بدون ترخيص بحدود المادة ١١/د من قانون الأسلحة النارية والذخائر.

بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٩ وفي القضية رقم ٢٠١٣/١٦٢ قررت محكمة بداية جزاء جنوب عمان إدانة الظنين بالجرائم المسند إليه وعملاً بالمادة ١١/د من قانون الأسلحة النارية والذخائر الحكم عليه بالحبس لمدة شهر واحد والرسوم ومصادر السلاح الناري المضبوط.

لم يرضي الظنين بقرار المحكمة المذكورة فطعن فيه لدى محكمة استئناف عمان.

بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٧ قررت محكمة استئناف عمان في القضية الاستئنافية رقم ٢٠١٣/٤١٦ عدم اختصاصها النظر بهذه القضية وأن محكمة بداية جزاء جنوب عمان بصفتها الاستئنافية هي المختصة بنظرها وقررت إحالة الأوراق.

بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٧ قررت محكمة بداية جزاء جنوب عمان بصفتها الاستئنافية في القضية رقم ٢٠١٣/١٠٣٣ عدم اختصاصها النظر بهذه القضية وأن محكمة استئناف عمان هي المختصة بنظرها وقررت إحالة الأوراق.

بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢١ تقدم مساعد النائب العام / عمان بهذا الطلب لتعيين المرجع المختص.

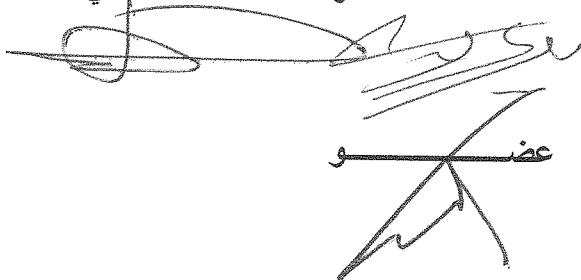
وفي ذلك نجد إن المادة ١/٢٦٠ من قانون أصول المحاكمات الجزائية قد ورد بها النص على النحو التالي (استئناف الأحكام الجنائية والجنحية الصادرة عن المحاكم البدائية إلى محكمة الاستئناف).

وحيث إن القرار المستأنف صادر عن محكمة بداية جزاء جنح جنوب عمان فإن الاختصاص ينعقد والحالة هذه لمحكمة استئناف عمان التي كان عليها وبحكم اختصاصها أن تنظر بالطعن الاستئنافي.

لهذا نقرر و عملاً بأحكام المادة ٣٢٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعين محكمة استئناف عمان مرجعاً مختصاً في نظر هذه القضية واعتبار الإجراءات التي قامت بها محكمة بداية جزاء جنوب عمان غير المختصة صحيحة وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٩ ذي الحجة سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٤/١٠/٢٠١٣ م.

القاضي المترئس



عضو و

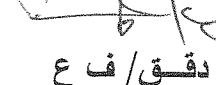
عضو و

عضو و

عضو و

أصل عنص

رئيس الديوان



دقق / ف ع



lawpedia.jo